

والشخصيات المستقلة، التي لم تعد في هذه الحالة بحاجة إلى بناء تنظيم جديد، أو شق حزب قائم لتخوض به غمار السياسة، التي تتحول على هذا الأساس إلى شأن عام، وتتسع بذلك القاعدة الجماهيرية للحركة التي تقود النضال الوطني الكردي بدلاً من احتكاره.

وحتى تكون صورة الوضع الكردي أكثر وضوحاً، يجب الإشارة إلى أن الحركة الكردية لا تتحمل وحدها مسؤولية التردّي الحاصل، فالسلطة تنتهج سياسة شوفينية واضحة تعتمد على القهر والصرع والحرمان، وتتعامل مع الشأن الكردي بالمزيد من المشاريع العنصرية والقوانين الاستثنائية، وقد تصاعدت حدة تلك السياسة إثر أحداث أدار الدامية عام ٢٠٠٤، التي تشير كل الدلائل على أنها كانت مشروع فتنه رسمتها السلطة لإيقاف تصاعد الخط البياني للأمال الكردية، وتحجيم دور الحركة الكردية في الحراك الديمقراطي، وتبرير مواصلة حالة الطوارئ، وعسكرة المناطق الكردية. واستغلّت في ذلك بعض الأعمال اللا مسؤولة والشعارات الخارجة عن سياقها، لتحوّل المجتمع الكردي، في إطار التشدد الأمني العام، إلى ساحة مباحة بكل معنى الكلمة، اعتباراً من سد منافذ العيش الكريم وأبواب الوظائف الحكومية، وما تراثت عليه من هجرات واسعة، إلى اتساع حملات الاعتقال التي باتت تطال الجميع بحجج كثيرة ومختلفة، إضافة إلى تراكم المشاريع والقوانين الاستثنائية التي تفاجئ الكرد بالجديد منها كل مرة، لكي يرضخوا لما سبقتها من إحصاء وحزام ومراسيم جائرة .

لكن، وفي الوقت الذي توحد فيه مثل تلك السياسات مجتمعنا الكردي الرازح تحت وطأة تطبيقاتها المقيتة، فقد كان من الأولى أن تدفع حركتنا أيضاً للتوحد والتصرف بمسؤولية، بعيداً عن التحزّب والمصالح الفئوية، وأن تتطلق في سياساتها من كونها جزءاً من الحركة الوطنية العامة، لتتخرط في النضال الديمقراطي العام، والعمل من أجل التغيير الديمقراطي السلمي الآمن، الذي يضمن الحل الديمقراطي العادل للقضية الكردية في إطار وحدة البلاد.. وبذلك تخلص حركتنا للتنظيم الأول ولرؤاه الأوائل، وتحظى بشرعية التعبير عن تطلعات شعبنا الكردي، وعن خصوصية القضية الكردية في سوريا.

**كل التضامن مع الفلاحين المهدين
بنزعة ملكية أراضيهم، بموجب
قرار وزارة الزراعة الأخير.**

←

للآخرين. ونعتقد أن هذا الموضوع يشكل أحد الأسباب الأساسية لتكاثر الأحزاب.

ورغم أنه لا يمكن إنكار دور التنظيم في حياة الشعوب، فإن هذا الدور يتفاوت مع الزمن، حسب التطورات السياسية والثقافية والإعلامية، ففي بدايات الحراك الكردي، منذ أواخر الخمسينات وحتى أواخر السبعينات، كانت الأحزاب تحتكر تقريباً الشأن السياسي الكردي، بحكم احتكارها للمعلومات ولوسيلة الإعلام الورقية الوحيدة، وبذلك فإن أي شخص، إذا رغب في النشاط السياسي، كان يتوجب عليه الانخراط ضمن صفوف هذا الحزب أو ذاك... لكن الأمور تبدلت بعد ذلك مع تطور وسائل الإعلام وثورة المعلوماتية ومع بروز فعاليات واسعة ثقافية واجتماعية واقتصادية داخل المجتمع الكردي، والتي تعتبر مهتمة بالقضية الكردية ومتضررة من سياسة الحرمان. وعلى هذا الأساس وجدت نفسها معنية بالنضال من أجل إيجاد حل عادل لهذه القضية، وإلغاء تلك السياسة. ولذلك فإن الحركة الكردية المنظمة باتت مطالبة بالاعتراف بأن هناك شركاء يعملون خارجها، وأن المصلحة تتطلب البحث عن آلية لتنظيم العلاقة معهم.. ومن هنا جاء مشروعنا لعقد مؤتمر وطني، تشارك فيه الأحزاب والفعاليات، وتحدد مهامه بصياغة وإقرار برنامج موضوعي، واختيار ممثليه تكون بمثابة مرجعية كردية. وفي الحالتين فإن الجميع مطالب بتعامل مسؤول، سواء فيما يتعلق باختيار أهداف وشعارات الحركة، حيث يتوجب عليه أن يفهم بأن هناك دائماً فروقات بين ما يحق له، وبين ما يمكن تحقيقه، وكذلك ما يجب ممارستها من أساليب تحددها الظروف والإمكانات وحسابات الربح والخسارة قبل أن تفرضها الشرعية النظرية، فوسائل النضال الديمقراطي السلمي جميعها مباحة، لكن اختيار الصحيح والفعال منها يتوقف على دقة التحليل، لأن الشعار - أي شعار - قد يصلح لمرحلة، لكنه قد يكون غير قابل للاعتماد في مرحلة أخرى، وقد يستفيد منه الحزب مؤقتاً، لكنه قد يشكل بالمقابل عبئاً على القضية أو مبرراً لتصعيد السياسة الشوفينية. ولذلك فإن أطراف الحركة برأينا مدعوة لتقريب وتدقيق مفردات خطابها السياسي الذي يعتبر الأساس في محاولات تأطير نضالاتها .

أما أهمية بناء المرجعية الكردية المنشودة، فإنها لا تكمن فقط في إيجاد ممثلية شرعية، بل كذلك في لجم عمليات الانتشاق، باعتبارها المكان الأنسب لحل الخلافات السياسية والتنظيمية وحسمها، من جهة، إضافة إلى احتوائها للفعاليات الثقافية والاجتماعية